العدد 13A مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية ايار 2026
No. 13A Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences May 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الإطلاق في القُرآنِ الكريم بين الضوابط النحوية والحرية الدلالية

م.د تارا تحسين حميد
جامعة كركوك/ كلية الآداب

الملخص

يتناول البحث ظاهرة الاطلاق في القرآن الكريم من منظور لغوي ودلالي , مبينا مفهومها عند اللغويين والنحاة والمفسرين , والبلاغيين, وموضحا أثرها في اتساع المعنى وإثراء الدلالة القرآنية . فاعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن صور الإطلاق في الأسماء والأفعال في النص القرآني. وتوصلت الدراسة إلى أنّ الإطلاق لا يقتصر على الأسماء , بل يظهر في الأفعال أيضا عند تجردها من القيود الزمنية أو السياقية, وأنه يمثل أحد مظاهر الإعجاز القرأني ؛ لما يتيحه من مرونة دلالية و اتساع في التأويل بما ينسجم مع تطور المعرفة الإنسانية. كما يسهم الإطلاق في تحقيق الانسجام الاسلوبي والجمالي في التعبير القرآني.

الكلمات المفتاحية : الاطلاق،القرآن الكريم،النحو القرآني،الدلالة القرآنية،البلاغة القرآنية،المطلق والمقيد،الحرية الدلالية.

Unrestricted Expression in the Holy Qur'an: Between Grammatical Controls and Semantic Freedom

Dr. Tara Tahseen Hameed
University of Kirkuk/College of Arts

Abstract

This study examines the phenomenon of iṭlāq (absoluteness/unrestricted usage) in the Holy Qur’an from a linguistic and semantic perspective, elucidating its conception among linguists, grammarians, Qur’anic exegetes, and rhetoricians, and demonstrating its role in broadening meaning and enriching Qur’anic semantics. The research adopts the descriptive-analytical method to investigate the manifestations of iṭlāq in both nouns and verbs within the Qur’anic text. The study concludes that iṭlāq is not confined to nouns but also manifests in verbs when these are divested of temporal or contextual constraints, and that it represents one of the facets of Qur’anic inimitability (iʿjāz), owing to the semantic flexibility and interpretive breadth it affords—a quality consonant with the progressive development of human knowledge. Furthermore, iṭlāq contributes to achieving stylistic and aesthetic coherence in Qur’anic expression.

Keywords: Absoluteness, the Holy Quran, Quranic grammar, Quranic semantics, Quranic rhetoric, absolute and relative, semantic freedom.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فالنص القرآني من أغزر النصوص اللغوية إيداعاً وقراءة؛ بيد أنه يشكل منطقة خصبة للباحثين، أقول خصبة بما تحويه من مضامين تمثل رؤية الله تعالى وتنظيم الأسس الحياتية للمرء؛ لإقامة مجتمع فاضل يقوم على العلائقية بين المرء والمرء وبين المرء وخالقه.

وقد مثل النسيج اللغوي القرآني في اللغة العربيّة مادة للبحث من العلماء الأعلام والباحثين سواء من حيث الدراسات القديمة أم من حيث الدراسات الحديثة، فكانت هذه الدراسات تؤتي ثمارها اليانعة في كل حين، فقد استحوذ القُرآنِ الكريم على قلوب الدارسين، ولاسيما دارسو اللغة العربيّة ليس لأنه يمثل كلام الخالق فحسب وإنما يمثل نصاً لغوياً متسامياً يعلو ولا يعلو عليه نص.

إنَّ القُرآنِ الكريم لم يخلب عقول الناس من الناحية العقائدية فحسب، بل على المستوى اللغوي أيضاً، ولاسيما على المستوى معمارية بنائه ونظمه وتوظيف الإمكانات اللغوية العالية في تشكلات نصه .... وانسجام آياته ونسق تصنيفه، فهو النص و اللغوي الذي وقفت له عقول البشر قديماً وحديثاً إجلالاً الأعداء والأصدقاء من جبابرة الفصاحة والبيان فضلاً عن أنه يمثل , مرجعية الفكر والثقافة عن الإسلام قاطبة بمختلف طوائفه واتجاهاته.

ظاهرة الإطلاق من الظواهر التي تعد من الظواهر اللاتي لفتت أنظار الباحثين والعلماء ومنظري النص، أن نظرية الاطلاق دراسة لظاهرة نصية في التعبير القُرآنِي. جاء هذا البحث ليلقي نظرة ج على هذه الظاهرة (الإطلاق) في النص القرآني.

سبقت المباحث بمقدمة فكان أوول المباحث (الإطلاق لغةً واصطلاحاً عند العلماء) حيث بحث فيه الإطلاق في المعجم ثم ما عبر به في الاصطلاح عند علماء اللغة والنحو والتفسير والبلاغة، ثم يأتي المبحث الثاني (نظرية الإطلاق) ليتحدث عن الإطلاق من حيث النظرية وومعطياتها وأسسها ثم يردفه المبحث الثالث (الإطلاق في نطاق الاسم في القُرآنِ الكريم) من حيث أنه قائم ويتحقق بحذف المفعول به والنكرة في سياق الإثبات واسم الجنس الجمعي وحذف وجه الشبه والنص المفتوح بعد ذلك يأتي المبحث الرابع

دلالة الإطلاق في نطاق الأفعال ح من حيث الفعل الماضي الذي يأتي بأوزان معينة ومن حيث الفعل المضارع وفعل الأمر بعد ذلك تأتي ,و الخاتمة لتحوي أهم النتائج ثم المصادر والمراجع المستعملة في البحث. والحمد لله رب العالمين.

الإطلاق لغةً واصطلاحاً عند العلماء

- **الإطلاق لغةً واصطلاحاً:**

المطلق لغةً: مصدر للفعل الثلاثي "طلق: الطاء واللام, والقاف، أصل صحيح مطرد"[1]، ويقال للإنسان إذا اط أطلق (طليق) أي صار حراً والطالق من الإبل هي التي لا فف قيد عنها [2].

- **الإطلاق اصطلاحاً:**

١- **عند اللغويين:** أول من حد المطلق من اللغويين هو الرماني (ت 388هـ)، وذلك بقوله: "المطلق هو المجرد مما يعين المعنى"[3]، وهذا الحد غير مانع؛ لأَنَّ المشترك داخل فيه، ثم جاء جاء ابن فارس فعقد له باباً في كتابه الصاحبي في فقه اللغة بعنوان , ع خطاب المطلق والمقيد وحده بقوله: أن يذكر الشيء باسمه لا يقرن به صفة ولا شرط ولا زمان ولا عدد ولا شيء بسبب ذلك [4]، وأسند حد المطلق بمثال بقوله: ومن ذلك أن يقول القائل: زيد ليث، فهذا إنما شبهه بالليث في شجاعتههي، فإذا قال: هوهو كالليث في الحرب، فقد زاد وهو الغضبان الذي حرب فريسته أي سلبها فإذا كان كذلك كان أدعى له ومن المطلق قوله: ترائبها مصقولة ككالسجنجل فشبه صدرها بالمرأة لم يزد على هذا"[5].

٢- **عند النحاة:** لم يحد النحاة المطلق صراحة؛ بل جاء حدهم له إشارة تلتقط من حديثهم، فحد ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) المطلق على أنه: ما دل على "الحقيقة لا باعتبار قيد"[6]، أما السيوطي , فقد

---

(1) معجم مقاييس اللغة: 3/ 42.
(2) ينظر: العين: 5/ 101.
(3) رسالتان في اللغة: 70.
(4) الصاحبي في فقه اللغة: 194.
(5) الصاحبي في فقه اللغة: 149.
(6) مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 73.

ذكر مفهوم المطلق بقوله: كل ما وضع على الشياع [1]، فلم يذكروا لفظ المطلق صراحة، فقد عرفوا المطلق من خلال النكرة التي تعد وجهاً من وجوه المطلق؛ وذلك باشتراط ورودها في سياق. الإثبات.

٣- **عند المفسرين:** لم يضع المفسرون حداً محدداً للمطلق ك كالنحاة بل ورد الحد في تفسيراتهم القرآنية ضمناً، فعند الزمخشري (ت 538هـ) هو المتناول لكل ما يصلح ان يكون بمكانه من جنسه [2]، وقد شاطره غي في هذا الرأي للمطلق كل من الرازي وأبي حيان الأندلسي [3].

وقيل: المطلق هو ما يقتضي إيهاماً وشيوعاً [4]، وذهب ابن قيم الجوزية إلى أن المطلق هو ما لا تعيين فيه [5]، وحده بعضهم على أنَّه ما خلا من كل متعلق مقيد محدد، فيكون بذلك دالاً على جميع. الوجوه الممكنة له [6]، ورآه القرطبي بأنَّه ما ليس فيه شرط ,ولا تقييد ,ولا بيان ولا قصد [7].

٤- **عند البلاغيين:** ذكره الجرجاني (ت 471هـ) بقوله: "هو مبهم لا يقف له على معنى"[8]، فنجد في هذه اللمحة إشارة طفيفة لمفهوم المطلق من الجرجاني، بيد أنَّه لا يخفى ما في هذا هذاالمفهوم من عدم إحاطة وافتقاد لحد فارق يميز المطلق من غيره من المصطلحات المناظرة له.

أما المطلق عند السكاكي (ت 626هـ) فهو كل ما كان "حصة معهودة من الحقيقة كما إذا قال لك قائل: جاءني رجل من هو قبيلة"[9]، فالمطلق يأتي "إذا كان المقام للأفراد شخصاً ونوعاً كقولك: جاءني رجل أي فرد من أشخاص"[10]، على حين ذكر القزويني (ت 739هـ) لمفهوم المطلق في ان طي كلامه، فنظر إليه على أنه كل ما ورد من غير اعتبار عمومه وخصوصه ولا اعتبار تعلقه بمتعلق ما [11].

- **نظرية الإطلاق:**

لعل وجود الإطلاق في اللغة؛ لوجود حاجة اللغة إلى التعبير عن الأشياء الكلية والماهيات الشائعة، من دون العوارض والصفات و وهذه هي المرحلة البدائية للتكوين اللغوي عموماً و لا بد أن نشير إلى أن المفهوم الكلي أو الماهية الشائعة هو من جنس دلالة الإبهام.

إنَّ ورود الإطلاق في القُرآنِ الكريم يأتي معضداً لما سبق ذلك لأَنَّ النص القرآني ذو ألفاظ خاصة ثابتة المعاني فضلاً عن الفاظ هذه النصوص مبنية على التواتر عن طريق السماع والرواية، بيد أن المباني لهذه النصوص ثابتة، أما معانيه فمتحركة لتجدد المعاني وكثرتها والنص القرآني فيه رؤية كونية فهو يجدد معانيه في كل وقت.

يندرج الإطلاق والعمم تحت عنوان الكليات [12] التي تعبر عن الأفكار الشمولية فالمطلق متعدد المعنى لأنه لفظ يدل على ماهية شائعة في جنسها مشتركة بين عدة أنواع [13]، وتأسيساً على هذا نصل إلى أنَّ المطلق يدل على الحقيقة من غير قيد يقيدها [14]، فالإطلاق يأخذ كل ما يدخل تحته على سبيل البدلية كقوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾ [التغابن: 2] فلفظتا كافر ومؤمن وردتا مطلقتين بدلالة كونهما نكرة في سياق إثبات فلا تدل لفظة كافر على العموم في الآية لتشمل

---

[1] همع الهوامع: 1/ 70.
[2] ينظر: الكشاف: 1/ 205.
[3] ينظر: التفسير الكبير: 32/ 15.
[4] الانتصاف (بهامش الكشاف): 1/ 13.
[5] ينظر: التبيان: 89.
[6] التفسير البياني للقرآن: 2/ 33.
[7] تفسير القرطبي: 8/ 191.
[8] دَلائِلُ الاعجاز: 136.
[9] مفتاح العلوم: 80.
[10] المصدر نفسه: 80.
[11] ينظر: التبيان في علوم المعاني والبديع والبيان: 108.
[12] ينظر: التعريفات: 163.
[13] ينظر: إرشاد الفحول: 114- 115.
[14] دراسة المعنى عند الأصوليين: 63.

كل بل الكفار بل يراد منها ماهية الكافر بشيوعها لا بتعددها وكذا الحال للمؤمن فاللفظتان دالتان على الإطلاق على سبيل البدلية لا على سبيل الشمولية.

إنَّ البحث في أصل نشأة اللغة، يفضي إلى البحث في أصالة الاطلاق ولاسيما أنَّ العلماء قد ذهبوا مذاهب شتى في تجذير اصل أصل اللغة ونشوئها في أحاديث مستفيضة ليس لذكرها مجال هنا لكن الخلاصة من هذه الفرضيات ترى أنَّ الإطلاق أصيل أصالة اللغة لأَنَّ الإنسان وضع المفردات للمعاني فكل مفردة تدل على معنى وبذا فإن المفردات في نشأتها مطلقة؛ لأنه المرحلة الأولى في نقلات الذهن في عملية التخاطب الإنساني.

احتاج النص القرآني إلى الإطلاق لفسح المجال التجدد المعاني وكثرتها بل إن النص القرآني؛ لما فيه من رؤية كونية يعد أشد مساساً من غيره في الحاجة إلى تجديد معانيه؛ لأنَّه نص متفجر المعاني إذا اذاما استعملت حيثيات التفسير ومقتضيات التأويل المنضبط لذلك؛ ولأنَّه نص ثابت المبنى متحرك المضمون كان (المطلق) في القُرآنِ من وجوه إعجازه لمسايرته القاعدة المعرفية المتحركة للبشرية التي تستمطر الموقف الكوني والقانوني من النص القرآني في كلما استجدت واقعة.

إنَّ الإطلاق في الأسماء أكثر منه في الأفعال؛ لعدم اشتمالها على هيأة مقيدة بزمن كما هو الفعل حيث للاسم استقلال بنفسه لذلك يكون الإطلاق في الأفعال أقل بروزاً؛ لأَنَّ مادتها تدل على في الحدث وهيأتها تدل على الزمن (القيد) فإذا تم إفراغ الفعل من زمنه فلا تبقى من دلالته إلاّ الدلالة على في الحدث بمعنى أنَّ الفعل إذا سقط منه الزمن دل على الإطلاق.

- **الإطلاق في نطاق الاسم في القُرآنِ الكريم:**

١- حذف المفعوول به:

الأفعال من حيث التعدي واللزوم على ضربين: فمنها متعدٍ ومنها لازم فالأوّل ما تعدى إلى مفعوله بنفسه والثاني ما اكتفى بمرفوعه و ولا يتحول إلى فعل متعد إلاّ بأسباب ثلاثة وهي: الهمزة، وتثقيل الحشو، وحرف الجر، تتصل ثلاثتها بغير المتعدي فتجعله متعدياً [1].

فإذا ورد حذف المفعول به "الذي يقع عليه فعل الفاعل"[2]، في جملة فعلية تتألف من الفعل والفاعل – كان الفعل فيها فيها متعدياً بنفسه أو بوسيلة – فإن معنى الجملة يكون مطلقاً، إذ يجول ذهن السامع او القارئ في الشيء المحذوف – ضيقاً واتساعاً – بغية التوصل إلى قرار أو شيء محدد يجلي ما ذهب إليه في مخيلته ويعد هذا النوع من التركيب للجمل تركيباً االمطلقاً، والإطلاق يكون في الاسم المحذوف من الجملة (المفعول به) لأنه مظنة الإبهام، وفي الوقت نفسه يمكن أن نعد الفعل (مطلقا) في هذا النوع من التركيب حيث يتأتاه الإطلاق من شيوع الحدث للفعل دون تقييده بمتعلق يقع عليه الحدث منمن دون غيره وهذا الحال يفضي إلى "إطلاق الفعل ليشيع في جنسه"[3]، حيث يبقى الحدث الذي في الفعل مبهماً من حيث المتعلق.

ولا يرد هذا كله في القُرآنِ الكريم إلاّ تتمحققاً غاية سامية أو بلاغة قرآنية أو مناسبة مقامية يقتضيها السياق مع إفادة انتظام لفظي متناسق علأواخر الآي الكريم فبالحذف الذي يحقق الإطلاق يتحقق إزاءه عدة أمور جمالية ومقامية، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**﴾ [الضحى: 5] فالرضى للرسول (6) مطلق بحذف الشيء المرضى به وكذا فعل الإعطاء إذ أبهم تعالى ما يعطيه للرسول (6) فأطلق الإعطاء بحذف العطية وو، حتى قيل استناداً إلى ما في الآية من إطلاق أنها أرجى آية لما فيها من موضوع الشفاعة [4]، فلم تحدد الآية ما يعطيه وبم يرضيه والله تعالى غاية في إرضاء عبده فما بالك برسوله وحبيبه (6) لذا "نؤثر إطلاقه مسايرة للبيان القرآني الذي لم يشأ أن يحدد فحسب الرسول (6) الإعطاء الذي يرضيه وليس وراء الرضى مطمح ولا بعده غاية وما كان لنا أن نحتكم بأذواقنا

---

[1] المفصل في علم العربيّة: 257.
[2] شرح المفصل: 1/ 124.
[3] التبيان في علوم المعاني والبديع والبيان: 108.
[4] الميزان: 2/ 445.

وأمزجتنا وشخصياتنا في تحديد هذا الذي يرضي الرسول (6) أو نشغل عن روعة ذلك البيان المعجز الذي يتجلى سره في إطلاقه الحاسم وانتهائه إلى الرضى"[1]، حيث نلحظ الدقة في الموازنة والتناسب في الآية الكريمة من إطلاق للعطية حتى تصل حد الرضى.

ونظير ما تقدم من أمثلة قوله تعالى: ﴿**قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ * أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ**﴾ [الشعراء: 72- 73]، فقد ذكر مفعول النفع ولم يذكر مفعول الضر وقد يظن ظان أن ذلك قد ورد لتحقيق فواصل الآي فحسب إلاّ أن هناك سبباً آخر وراء ذلك بأنه أطلق الضر لسببين الأوَّل: إنَّ الإنسان لا يريد الضر لنفسه بل يريده لعدوه والآخر أن الإنسان يخشى من يستطيع أن يلحق به الضرر فأنت ترى أن النفع موضع تقييد والضر موضع إطلاق والمعنى أن هذه الآلهة لا تتمكن من الأضرار بعدوكم كما أنها لا تستطيع أن تضركم فلماذا تعبدونها؟! ولو ذكر المفعول به فقال (أو يضرونكم) لما أفاد هذين المعنيين [2]، و"إنما قال ذلك ابراهيم (عليه السلام)؛ لأَنَّ من لا يملك النفع والضر لا تحسن عبادته لأنها ضرب من الشكر ولا يستحق الشكر إلاّ بالنعم"[3]، وتأسيساً على ذلك "كيف تستجيزون أن تعبدوا ما هذا وصفه"[4]، و من هنا جاء الإطلاق بحذف المفعول به للضر لتحقيق دلالة على تقريع المشركين وتنبيههم على ضلالتهم ومما يؤكد انا أن السياق للخطاب في هذا النص يدور على دلالة التوبيخ والتوعية للمشركين في آن واحد هو أن الاستفهام الذي سيق بها في بداية الآية لا يريد منه (سبحانه وتعالى) حقيقة التساؤل عن كون هذه الأصنام تستجيب الدعاء أو تنفع أو تضر لعدم معرفته تعالى بهذا الأمر حاشا لله من ذلك فالاستفهام ليس حقيقياً بل هو "استفهام للتقرير فإنها إذا كانت لا تسمع ولا تنفع ولا تضر فلا وجه لعبادتها فإذا قالوا هم نعم هي كذلك أقروا بأن عبادتهم لها من باب اللعب والعبث وعند ذلك تقوم الحجة عليهم"[5]، ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ**﴾ [العلق: 1- 2] فإن قال قائل كيف قال خلق فلم يذكر له مفعولاً ثم قال (**خَلَقَ الْإِنْسَانَ**) قلت على وجهين إما لا يقدر له مفعول وإن يراد الذي حصل منه الخلق وباستأثر به لا خالق سواه [6]، و"أما أن يقدر ويراد خلق كل شيء فيتناول كل مخلوق لأنه مطلق فليس بعض المخلوقات بأولى من تقديره من بعض"[7]، ويظن الباحث أن كلا الوجهين يفيدان الإطلاق فإذا أراد نسبة الخالقية إليه دون تقدير مخلوق فهو مطلق وإن قدر فهو يراد به كل ماهية مخلوقة مطلقاً فيمكن أن نتوقع أي في مخلوق للمفعول به المحذوف في هذا الموضع لأنه يصلح أن يكون فيه ما دام يحمل صفة المخلوقية.

أما ذكر خلق الإنسان عن في الآية الثانية فهو لتشريف الإنسان بالذكر بين المخلوقات؛ لأَنَّ القُرآنِ نزل من أجله ولا يخفى ما في الإنسان من عظمة وتفخيم لعملية الخلق له [8]، وفي إطلاق الخلق دون قيد من بمخلوق معين دلالة توجب طاعة جميع المخلوقات لله وإذعانها له عامة، والإنسان منها خاصة فخلقه "يتناول كل مخلوق لأنه مطلق"[9].

٢- النكرة في سياق الإثبات:

النكرة: وهم كل ما علق في أول أحواله على الشياع في أمته بحيث يدل على واحد لا بعينه [10]، والأصل في اللفظة النكرة والمعرفة عارضة فيها [11]، فأصالة النكرة بالنسبة إلى المعرفة "كأصالة العلم بالنسبة له إلى الخاص"[1]، والحقيقة إلى المجاز والمطلق إلى المقيد.

---

(1) التفسير البياني للقرآن الكريم: 1/ 28.
(2) التعبير القرآني: 86- 87.
(3) التبيان: 8/ 31.
(4) التفسير الكبير: 24/ 142.
(5) فتح القدير: 4/ 150.
(6) ينظر: التفسير الكبير: 32/ 15.
(7) الكشاف: 4/ 618.
(8) البحر المحيط: 8/ 492.
(9) التفسير الكبير: 32/ 15.
(10) المفصل في علم العربيّة: 198.
(11) اسرار العربيّة: 341.

وقيل إن اللفظة المعرفة بـأل الجنسية هي من قبيل اللفظ معرفة ومن قبيل المعنى لشياعة نكرة أي مطلقة معنى مقيدة لفظاً وهذا القيد صوري لا أثر له في واقع المعنى اللغوي [2]، وعلى هذا المفهوم فالنكرة عت تمثل المطلق بعينه بشريطة وقوعها في سياق الإثبات ذلك بأنت وقوعها في سياق النفي يسوقها إلى العموم وقد غالى بعضهم في مسألة النكرة حتى نص على أن المطلق "هو عبارة عن النكرة في سياق الإثبات"[3]، والنكرة في سياق في الإثبات مبهمة وقد احترز بالنكرة عن المعرفة فإنها ليست بمبينة وعدم الإبانة خصيصة للمطلق الذي يندرج تحته الكثير من الأصناف فإذا قلت: رأيت غلاماً، كانت لفظة غلام نكرة في سياق الإثبات؛ لأنك لا تعرف غلام من رأيت فإذا قلت غلام زيد فإن الغلام قد كان شايعاً قبل الإضافة في أمته غير مخصص بواحد فبالإضافة إلى زيد تعرف فصار الواحد بعينه ومن أمثلة النكرة في سياق الإثبات قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا وَآَمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾** [الأعراف: 153]، نلحظ تنكير غفور و رحيم فلم يقل غفور رحيم لهم كي يقيدها بهم بل جعل المغفرة والرحمة مطلقة شائعة ولم يواجههم بغفران ذنوبهم [4]، فنجد في التنكير وحذف الضمير فائدتين هما: اتساع صفة المغفرة والرحمة لم يقيدها بهم بل جعلها متطلقها شاملة، وعدم المواجه بصراحة بالمغفرة بل ذكر صفة المغفرة والرحمة، فعسى أن تنالهم وذلك ليبقوا في طاعة وخشية من معصية أخرى [5]، ومنه قوله تعالى: **﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ * هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ * مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾** [القلم: 10- 12]، حيث جاء في بدائع الفوائد ما نصه: وأما تقدم هماز على مشاء بنميم فبالرتبة لأَنَّ المشاء مقدمة على القعود في المكان والهماز والهماز العياب وذلك لا يفتقر إلى حركة وانتقال من موضعه بخلاف النميمة وأما تقدم مناع للخير على معتد فبالرتبة أيضاً لأَنَّ المناع يمنع من نفسه والمعتدي يعتدي على غيره ونفسه قبل غيره [6]، ومن هنا وردت لفظة أثيم مطلقة لأَنَّ ترتيب صفات الشر وردت تصاعدياً والأثيم أعلاها؛ لأَنَّ "الأثيم هو الذي كثر إثمه حتى استقر فيه من غير زوال"[7]، ومن روائع التعبير القرآني أن سائر الصفات المذمومة التي ذكرت في الآية قبل لفظة أثيماثيم كانت على زنة فعال التي تدل على المبالغة باستثناء لفظة أثيم إذ وردت على زنة فعيل التي تدل على الصفة المشبهة والسائد في المعرفة الصرفية أنه الصفة المشبهة أقوى في اثبات المعنى وإيغال الصفة في الموصوف من صيغة المبالغة [8].

٣- اسم الجنس الجمعي:

نحو قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾** ، إذ أطلق لفظة العقود ولم يقيدها فثمة عقود كثيرة كالعقود اللفظية مثل قولنا: لا إله إلاّ الله والعقود المكتوبة الخ وكقوله تعالى أيضاً: **﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾** ، وكقوله تعالى: **﴿وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا﴾** ، حيث استعمل اسم الجنس (الإنسان) لبيان أنكم ستشاهدون ما لم تألفوه من قبل، ونحو قوله تعالى: **﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾** ، فالمقصود هنا جنس الإنسان لأَنَّ الضعف مما يوسم به هو الإنسان على اختلاف بنيته الجسمانية والعقلية.

٤- حذف وجه الشبه:

القُرآنِ الكريم يعرض في تشبيهاته المعقولات عن طريق تشبيهها بما في الحياة من مياه ونبات وحيوان وبحار وجبال، أو ما يدور فيها من معاملات وعلاقات وأعمال مدركة مألوفة جرياً على ما ألف العرب في أساليب بيانهم من اعتماد التشبيه وسيلة لكشف الغامض وتقريب البعيد وايضاح المبهم اعتمد القُرآنِ الكريم التشبيه أكثر من اعتماده المجازات العقلية والكنايات؛ وكذلك لأَنَّ التشبيه حقيقة هي مجلوة واضحة، عملها عرض الحقيقة ومسايرتها وإضافة صراحة إلى صراحتها وجمالاً إلى جمالها.

---

(1) الأشباه والنظائر: 2/ 46.
(2) همع الهوامع: 1/ 54.
(3) الإحكام في أصول الأحكام: 3/ 2.
(4) الكشاف: 2/ 127.
(5) معاني النحو: 1/ 217.
(6) بدائع الفوائد: 1/ 62.
(7) الميزان: 20/ 29.
(8) ينظر: التعبير القرآني: 74.

ولما كان التبليغ والتبيين الغرض الأوَّل من هدى القُرآنِ الكريم وجدنا التشبيهات فيه بكثرة، وذلك لإعانتها في الإبانة والإيضاح في عرض الصور المراد عرضها، والتشبيه يتحدد بثلاثة أركان معروفة هي المشبه والمشبه به ووجه الشبه حيث إن وجه الشبه يكون الصفة المشتركةفي التي تجمع بين المشبه والمشبه به فوجه الشبه يقيد التشبيه غالباً لكن ما يلحظ أن التشبيهات الواردة في القُرآنِ الكريم خالية من أوجه الشبه مما يؤدي إلى إطلاق المعنى هو لكي يكون وجه الشبه متعدداً مما يؤدي إلى قوة الدلالة وإطلاقها كقوله تعالى: ﴿**وَحُورٌ عِينٌ * كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ**﴾ ، حيث استوعب هنا الإطلاق كل أمزجة العالم وأذواقها في النساء فوجه الشبه المحذوف أعطى اتساعاً في الدلالة من خلال الاتساع في تعدد وجه الشبه وبالنتيجة يعطي القوة والدلالة عن والإطلاق المطلوب.

٥- النص المفتوح:

وهو النص الذي لاولن يقيد بخصوصية ما مما يؤدي إلى بيان القيمة للنص وإطلاق المعنى في فضاء التأويل نحو قوله تعالى: ﴿**نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآَخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ**﴾ ، حيث أن هذا النص يعد من النصوص المفتوحة حيث لم ترد الآية محددة نوع الاشتهاء أو نوعية ما يدعون بمعنى أنه لم يقل ما تشتهي انفسكم من فواكه أو أي شيء آخر فالإطلاق هنا أفاد قيمة ونعيم هذا المكان الجنة ولاسيما الخصوصية فضلاً عن توافر أي شيء يخطر على بال الإنسان فيها حيث يندرج تحته كل ما يتمناه ويخطر على باله مما يؤدي إلى عبور هذه الآية فالزمان في والمكان على صعيد الاشتهاء فإنسان اليوم مثلاً قد يختلف ما يشتهيه مع إنسان الأمس أو مع الإنسان الذي التي يعاصره لأَنَّ هذه المسألة مسألة ذوقية وذاتية.

- دلالة الإطلاق في نطاق الأفعال:

الفعل أصل من أصول مباني الكلام المعروفة و هي الاسم والفعل والحرف وهو قسيم الاسم في تأليف الجملة الفعلية مسنداً فهو ركن أساس من أركان الجملة العربيّة بل في معظم لغات البشر [1]، والجملة الفعلية واحدة من أنواع الجمل في الكلام ويستدل عليها بأن يكون فيها المسند فعلاً[2]، والعرف العرف السائد عند النحاة تقسيمهم للفعل على ماض ومضارع وأمر وهذه قسمة البصريين على حين أن قسمة الكوفيين هي ماض ومستقبل والثالث الفعل الدائم [3]، وكلتا القسمتين للفعل أساسهما الزمن.

لما كانت الأفعال ألفاظ ورموز على الى المعاني فإن الإطلاق يشمل الأفعال من حيث (الزمن) إذ الزمن معنى يفاد منه تشخيص وقت صدور الفعل ومن هنا برزت تسمية الجملة الفعلية المطلقة غير الزمنية وكالآتي:

أولاً: دلالة الإطلاق في الفعل الماضي:

الفعل الماضي هو ما دلّ على حدث واحداث تمضي في زمن مضى سواء أكان قريباً أم بعيداً والأصل فيه يبنى على وزن (فعل) فهي الصيغة الدالة على المضي [4]، أما تشخيص الزمن المستفاد من السياق لا يكون إلاّ بقرائن سياقية لفظية أو حالية [5]، ومن أمثلة الماضي الدال على الإطلاق قوله تعالى: ﴿**كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ**﴾ ، حيث لا يراد من الفعل كتب في الآية قيد الزمن الماضي بل هو مطلق فغايته الدلالة على ثبوتية الرحمة له (ﷻ) فـ المراد بكتابة الرحمة على نفسه إيجابها على نفسه أي استحالة انفكاك فعله عن كونه معنوناً بعنوان الرحمة [6]، لذا للفعل للفعل كتب ههنا بمعنى أوجب والإيجاب دائم مطلق من محدودية الأزمنة فرحمته لا حدود لها وهي من لوازمه (ﷻ) فهي مطلقة بإطلاق وجوده.

---

(1) ينظر: من أسرار اللغة: 207.
(2) في النحو العربي نقد وتوجيه: 207.
(3) الإيضاح في علل النحو: 86.
(4) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 122.
(5) ينظر: أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة: 236.
(6) الميزان: 7/ 105.

ويدل الفعل الماضي على الإطلاق إذا جاء على وزن فعُل نحو كرُم وحسُن وظرُف فالمراد إثبات وجود هذه الصفات فيما أسندت إليه [1]، ونحو قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا**﴾ ، نلحظ أن الفعل ححسن الوارد في النص القرآني على وزن فَعُل مطلق من زمنه الماضي إذ المراد منه إثبات صفة الحسن في المرافقة لهؤلاء المذكورين في الآية فليس هناك من إشارة إلى زمن في الفعل لأنَّ مرافقة هؤلاء القوم حسنة مطلقة متى كانت وفي أي زمان ومكان وحسن بضم السين هي الأصل بلغة الحجاز [2]، حيث أن الإطلاق جاء بحسن المرافقة وفي هذا الإطلاق دلالة جلية على الترغيب لنيل هذا الأجر والكرامة فبالطاعة المطلقة ينال المرء حسن كل واحد منهم رفيقا [3].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿**كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ**﴾ ، نجد أن في كبر فعل مطلق فقد ..عظم عليهم وشق عليهم ما تدعوهم إليه [4]، لأنَّ المراد إقامة دين الإسلام الذي هو توحيد الله وطاعته والإيمان برسله وكتبه وبيوم الجزاء [5]، وهذا ما ينفرون منه في ذلك

فيرون هذه الدعوة كبيرة مطلقاً في أي وقت وزمان فكفرهم مطلق ونفورهم مطلق فلا يتحقق من الفعل الزمن الماضي بل المراد منه إثبات كبر الدعوة على المشركين بلا حد وقتي فرؤياهم لها كبيرة هي تكون في جميع الأوقات مطلقاً ونجد في هذه الآية وما يشابهها روعة النص القرآني ومهارته العالية في استعمال الوزن المناسب الذي يتسق في ومضمون الآية بدلالته وهذا يعد من وجوه إعجاز النص القرآني في البنية الفعلية.

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ**﴾ [الحج: 73]، فالفعل ضعف دال على مطلق الضعف إذ أن الطالب يعني يعني الأوثان والمطلوب الذباب [6]، وكلاهما الأوثان والذباب ضعيف وهذه صفة ثابتة مطلقة فيهما ونلاحظ في الإطلاق دلالة بالغة الأهمية وهي الإبانة للناس جميعاً ولأولئك الذين يعبدون هذه الأصنام بأن هذه الأصنام ضعيفة ضعف الذباب فأوضح الإطلاق "غاية ضعفهم فإنهم أضعف ما من أضعف ما يستضعفه الناس [7] فلو اختطف منهم شيئاً فاجتمعوا على أن يستخلصوه منه لم يقدروا [8]، لأنهم غاية في الضعف ونجد أن القُرآنِ الكريم استعمل الفعل ضعف الموزون على صيغة فعل ليدل به على إطلاق كمية الضعف ليحقق بذلك غرضين:

١- إيضاح البيان العرضي للناس لتوعيتهم إلى الحق.
٢- إثبات الحجة في في عليهم إذا لم يرشدوا بهذا المثل.
٣- ويلاحظ في الآية أن السياق ابتداء كان متفقاً مع دلالة الاطلاق إذ صدَّر النص (ﷻ) بالبناء للمجهول في الفعل ضُرِب ثم ختمه بالفعل المطلق ضعف ليكون بذلك تضافر الإطلاق في مطلع النص وخاتمته أقوى وألزم في إثبات الحجة على من يتعظ بهذا القول و و الفصل.

وممّا تقدم يمكن أن نشير إلى أن الفعل الماضي إذا نزع عنه الزمن أو جاء على صيغة (فعل) فإن القصد منه سيكون إثبات صفة دائمة في المذكور دون قيد زمن وبهذا يدل الفعل الماضي على الإطلاق إذ حينما تسقط منه الدلالة الزمنية تبقى منه دلالة الحدث معلقة.

ولا يقتصر الأمر على الإطلاق على الأفعال الماضية التامة بل يشمل أيضاً الناقصة أيضاً مثل كان فإذا دلت على التجديد والاستمرار المطلق أعطت دلالة الإطلاق حيث تسقط منه التزامية الماضي الزمن

---

[1] الفعل زمانه وأبنيته: 30.
[2] البحر المحيط: 3/ 289.
[3] الكشاف: 4/ 169.
[4] التفسير الكبير: 27/ 156.
[5] المصدر نفسه: 27/ 156.
[6] التبيان: 7/ 341.
[7] الميزان: 14/ 448.
[8] الكشاف: 3/ 134.

الماضي فيرتفع قيد التزام الخبر بالمخبر عنه في الزمن الماضي إذ إن الفعل كان في الكثير من الاستعمالات لا يراد به إلاّ الوجود في هيأة مخصوصة وفي زمان ما وكأنه هو وحده بناء مفرغ عن الدلالة الزمنية [1]، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا**﴾ ، حيث لم نستطع أن نهتدي إلى الزمان الماضي من الفعل كاان في هذه الآية بل هي مطلقة الزمن والدلالة فقد الفعل ورد الفعل كان في القُرآنِ الكريم (418) مرة جاء بعضه مشيراً إلى الزمن وأغلبه مفرغاً من الزمن و,و,محالاً على الإطلاق وديمومة الثبات [2]، وخصوصاً ما جاء واتى منها مقترناً باسم الجلالة وذلك تناسباً ومراعاة لمقامه تعالى.

ثانياً: دلالة الإطلاق في الفعل وافعال المضارع:

الفعل المضارع هو ما دلّ على زمني الحال والاستقبال [3]، "وهو رأي الجمهور وسِيبَوَيه"[4]، والصيغة الأصلية للمضارع يفعل ويطلق المضارع من حيث الزمن بالتجريد منه ودلالته على الدوام والاستمرار وكأن الفعل صفة لازمة للفاعل دائمة فيه ونحو قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ**﴾ ، عند النظر في هذه الآية الكريمة نجد نحن فيها أربعة 4 أفعال مضارعة مطلقة من قيد الزمن وقد ناسب بعضها بعضاً وهي أن الملائكة حاملة للعرش مطلقاً وهم دائموا التسبيح ح بحمد الله وهذا دأبهم ومن أجله خلقوا وبعد فإن تسبيحهم نابع من إيمانهم المطلق به (ﷻ) ثم هم يستغفرون للمؤمنين "وقد روعي التناسب في قوله ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا كأن قيل يؤمنون ويستغفرون لمن هم في مثل حالهم وصفتهم [5]، وبما أن إيمان الملائكة مطلق لله فإن استغفارهم مطلق للمؤمنين بتحصيل الحاصل فهم منزهون لله بالتسبيح طالبين الرحمة للمؤمنين بالاستغفار بشكل دائم [6]، فلا يراد من هذه الأفعال الإشارة إلى زمن حدوثها بل إثبات حدوثها على وجه الدوام والاستمرار فهذه الأفعال من الثوابت في لدى الملائكة بانتفاء العامل الوقتي الذي يحدها وهذه هي الإفادة قي متحصلة بدلالة السياق تضافراً مع الدلالة التي هي الصرفية للفعل.

ثالثاً: دلالة الإطلاق في فعل الأمر:

يعرف فعل الأمر في المنظور النحوي على أنه "طلب الفعل بصيغة مخصوصة"[7]، والأصل فيه صيغة إفعل وهي مبنية على السكون وهذا ما ذهب إليه البصريون [8]، أما سمة فعل الأمر التي يعرف بها فهي ؟ مركبة من جموع شيئين وهما دلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة وذلك نحو قم فإنه دال على طلب القيام ويقبل ياء المخاطبة تقول إذا أمرت المرأة قومي ومن الأمثلة القرآنية على الفعل المطلق قوله تعالى: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ**﴾ ، حيث ورد فعل الأمر اقرأ في الآية الكريمة مطلقاً فهو لا يلزم الرسول بالقراءة في وقت محدد بل كان كان عليه القراءة في مطلق الأوقات فـ المراد به الأمر بتلقي ما يوحيه ملك الوحي من القُرآنِ فالجملة أمر بقراءة الكتاب [9]، مطلقاً تكليفاً منه تعالى على وجهة الديمومة ويبدو أن هذا لا يشمل الرسول (6) بالقراءة فحسب بل يمتد ليشمل هو و الناس جميعاً فتأويل الآية الكريمة يوضح لنا أن صيغة الأمر أفادت التكليف بالقراءة أي بقراءة القُرآنِ ولا يحدد السياق زمن القراءة بل هي في كل الأوقات [10]، لأنه "تكليف للمسلم في كل زمان ومكان وهذا هو معنى الإطلاق [11]، لفعل الأمر في الآية الكريمة.

---

(1) الفعل وزمانه وأبنيته: 30.
(2) المصدر نفسه: 31.
(3) الكافية في النحو: 2/ 226.
(4) همع الهوامع: 1/ 7.
(5) مجمع البيان: 4/ 515.
(6) الميزان: 17/ 326.
(7) الكافية في النحو: 2/ 267.
(8) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 273- 274.
(9) الميزان: 20/ 459.
(10) الكشاف: 4/ 618.
(11) معجم الجملة القرآنية: 2/ 282.

الخاتمة

يمكن إجمال أهم النتائج بما يأتي:

١- لم يتفق العلماء على تعريف واحد ضمن مفهوم المطلق من الناحية الاصطلاحية نظراً لتخصصاتهم العلمية حيث نظر كل منهم من زاوية ما يراه في الإطلاق من حيث ما هو مختص به.

٢- إنَّ الشائع عند العلماء أن المطلق يقع في نطاق الاسم فقط لكنه يقع أيضاً في الأفعال أيضاً ضمن أدوات معينة.

٣- للمطلق معطيات وتداعيات بالغة الأهمية في نطاق الإعجاز القرآني، فالمطلق مصداق لقاعدة (حركية المعنى) غير المحدودة، فالألفاظ في النص القرآني ثابتة المبنى بيد أن معناها متحرك مع حركة المعرفة للعقل البشري وتطورها تبعاً لمدنيات العصور، وهذا يتيح للمتلقي أن ينقل ذهنيته بحسب تملكها للمعرفة إلى فضاء أوسع للمعاني، فكلما وصل إلى معنى يراه موافقاً للمراد القرآني يبق هناك معنى مبهم لم يتوصل إليه بعد، وكل هذا يحدث في نطاق إطلاق اللفظ، فالإطلاق يفتح نطاق التأويل ويوسعه بما يوائم حاجة العصر.

٤- للمطلق تداعيات على المستوى الأسلوبي للقُرآنِ الكريم فله الأثر الواضح في اتساق فواصل الآي وخصوصاً الآيات المنتهية بفعل محذوف المفعول، أو بألفاظ مبنية على صيغ معينة.

المصادر والمراجع

- الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (ت 631هـ)، مطبعة المعرف – مصر.
- إرشاد الفحول، محمد الشوكاني (ت 1250هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر، ط1، د. ت.
- أسرار العربيّة، أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي- دمشق، 1957م.
- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) راجعه وقدم له فايز ترحيني، مطبعة دار الكتاب العربي، ط1، 1984م.
- أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقي، مطبعة العالية، القاهرة، 1977م.
- الإنتصاف (بهامش الكشاف) رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط2، 1373هـ- 1959م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط3، 1955م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، مطبعة النفائس، بيروت، لبنان، ط2، 1973م.
- البحر المحيط في أصول الفقه، حرره: د. عمر سليمان الأشقر، راجعه د. عبد الستار أبو غدة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الكويت 1988م.
- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية (ت 571هـ) عني بتصحيحه والتعليق عليه: إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
- التبيان في أقسام القُرآنِ، ابن قيم الجوزية (ت 571هـ) صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، مطبعة حجازي، القاهرة، ط1.
- التبيان في علوم المعاني والبديع والبيان، شرف الدين الطيبي تحقيق وتقديم: د. هادي عطية مطر الهلالي، مطبعة عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، ط1، 1987م.
- التفسير البياني للقرآن الكريم، عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، مطبعة دار المعارف، مصر، 1966م.
- التفسير الكبير، الفخر الرازي (ت 606هـ)، المطبعة البهية بمصر.

- التفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي (ت 671هـ)، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، مطبعة دار الشعب، القاهرة، ط2.
- التعبير القرآني، د. فاضل صالح السامرائي، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1989م.
- التعريفات، الشريف الجرجاني (816هـ) مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، د.ت.
- دراسة المعنى عند الأصوليين، طاهر سلمان حمودة، مطبعة الدار الجامعية، د. ت.
- دَلاَئِلُ الاعجاز، عَبدُ القاهِرِ الجُرجَانِيُّ (ت 471)، تحقيق: محمد التنجي، مطبعة دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1995م.
- رسالتان في اللغة، أبو الحسن الرماني (ت 388هـ)، تحقيق: ابراهيم السامرائي، مطبعة دار الفكر، ط1، 1984م.
- شرح المفصل، ابن يعيش (ت 643هـ)، مطبعة دار الفكر، بيروت، لبنان، ط6، 1985م.
- الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس (ت 395هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1963م.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي و د. ابراهيم السامرائي، مطبعة دار الهلال، د. ت.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، مطبعة دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.
- الفعل زمانه وأبنيته، ابراهيم السامرائي، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر، ط1، 1404هـ-1984م.
- فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني (ت 1250هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1964م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ) ضبطه وصححه، مصطفى حسين أحمد، مطبعة دار الاستقامة، القاهرة، ط2، 1953م.
- الكافية في النحو، ابن الحاجب (ت 646هـ) دار الكتب العربيّة، بيروت، لبنان، د.ت.
- مجمع البيان، الطبرسي (ت 548هـ) مطبعة دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، مطبعة التعليم العالي، الموصل، 1986م.
- معجم الجملة القرآنية، طالب محمد الزوبعي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988م.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت 395هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، مطبعة دار إحياء الكتب العربيّة، ط1، 1369هـ.
- مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الانصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله دار الفكر، بيروت، لبنان، ط6، 1985م.
- مفتاح العلوم، ابو يعقوب السكاكي (ت 626هـ)، مطبعة التقدم العلمية، مصر.
- المفصل في علم العربيّة، ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، مطبعة دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت.
- من أسرار اللغة، ابراهيم أنيس، مصر، ط2، 1958م.
- الميزان في تفسير القرآن، السيد العلامة محمد حسين الطباطبائي (1402هـ)، مطبعة طهران، دار الكتب الإسلامية، ط3، 1397هـ.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، صححه السيد محمد بدر الدين النعساني، مطبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت.